النفط الكويتي يرتفع إلى 57.25 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 89 سنتا ليبلغ 25ر57 دولار في تداولات أول أمس الجمعة مقابل 36ر56 دولار في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أكثر من 1 في المئة أول أمس مع مراهنة المستثمرين على أن تأثير فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) سيكون قصير الأجل وتعلقهم بالأمل في مزيد من إجراءات التحفيز من البنك المركزي الصيني لمعالجة أي تباطؤ اقتصادي.

وصعد خام برنت 98 سنتا بما يعادل 74ر1 في المئة ليتحدد سعر التسوية عند 32ر57 دولار للبرميل في حين زادت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 63 سنتا أو 23ر1 في المئة لتغلق على 05ر52 دولار للبرميل.

الصفقات العقارية بلغت 503 صفقات ما بين 470 عقداً و33 وكالة

«الشال»: ارتفاع سيولة العقار إلى 357.9 مليون دينار في يناير

قال الشال الأسبوعي الصادر أمس عن سوق العقار المحلي – يناير 2020 : تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل – إدارة التسجيل العقاري والتوثيق – (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في يناير 2020 مقارنة بسيولة ديسمبر 2019، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر يناير نحو 357.9 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 1.1% عن مستوى سيولة شهر ديسمبر 2019 البالغة نحو 354.2 مليون دينار كويتي، وارتفعت بما نسبته 31.9% مقارنة مع سيولة يناير 2019 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 271.4 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات يناير 2020 ما بين نحو 301.8 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 56.1 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 503 صفقة، توزعت ما بين 470 عقوداً و33 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 136 صفقة وممثلة بنحو 27% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 112 صفقة وتمثل نحو 22.3%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 31 صفقة ممثلة بنحو 6.2%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 142 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو 14.9% – مقارنة مع ديسمبر 2019، عندما بلغت نحو 166.9 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 39.7% من جملة قيمة تداولات العقار، مقارنة بما نسبته 47.1% في ديسمبر 2019. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 132.2 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يناير 2020 أعلى بما نسبته 7.4% مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 354 صفقة مقارنة بـ 471 صفقة في ديسمبر 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 401 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 354 ألف دينار كويتي في ديسمبر 2019، أي بارتفاع بحدود 13.2%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 105.1 مليون دينار كويتي أي بانخفاض بنحو 14.8% – مقارنة بالشهر السابق (ديسمبر 2019) حين بلغت نحو 123.4 مليون دينار كويتي، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 29.4% مقارنة بما نسبته 34.8% في ديسمبر 2019. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 101.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يناير أعلى بما نسبته 3.3% مقارنة بمعدل 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته قليلاً إلى 129 صفقة مقارنة بـ 126 صفقة في ديسمبر 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 815 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 979 ألف دينار كويتي في ديسمبر 2019، أي بانخفاض بحدود 16.8% –.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 105.3 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 68.9% مقارنة مع ديسمبر 2019، حين بلغت نحو 62.4 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 29.4% مقارنة بما نسبته 17.6% في ديسمبر 2019. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 56.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يناير أعلى بنحو 86.6% عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 19 صفقة مقارنة بـ 22 صفقة لشهر ديسمبر 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يناير 2020 نحو 5.5 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل ديسمبر 2019 والبالغ نحو 2.8 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 95.5%.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يناير بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (يناير 2019) نلاحظ أنها حققت إرتفاعاً من نحو 271.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 357.9 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 31.9% كما أسلفنا. وشمل الإرتفاع سيولة النشاط التجاري بنسبة 121.7% ونشاط السكن الخاص بنسبة 12.4%، وسيولة نشاط السكن الإستثماري بنسبة 9.1%.

«التجاري» يشارك في المعرض الوظيفي «لأنك تستاهل 3» للهيئة العامة للقوى العاملة

تكريم البنك

جناح البنك في المعرض

شارك البنك التجاري الكويتي في المعرض الوظيفي الذي نظمته الهيئة العامة للقوى العاملة تحت عنوان "لأنك تستاهل 3"، بحضور مريم العقيل – وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية ، و سلطان الشعلاني – نائب المدير لشؤون القوى العاملة الوطنية.

وقد جاءت مشاركة البنك التجاري الكويتي في هذا المعرض الوظيفي بصفته مشارك دائم في مثل هذه الفعاليات والمعارض الوظيفية وانطلاقاً من مسئوليته الاجتماعية كمؤسسة مالية تهدف إلى استعراض فرص العمل المتوفرة لدى البنك للشباب الكويتي الباحث عن فرص عمل متميزة في القطاع المصرفي واستقطاب الخريجين الجدد الراغبين في الحصول على فرص وظيفية لتحقيق طموحاتهم المهنية بالعمل في القطاع المصرفي والمالي بغرض صقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم بما يساهم في توطين الوظائف والقضاء على البطالة.

وفي تعقيبه على مشاركة البنك في هذا المعرض الوظيفي ، قال السيد صادق عبدالله – مدير عام قطاع الموارد البشرية "يرى البنك التجاري الكويتي أن معارض وفعاليات التوظيف المختلفة هي بمثابة نافذة العمل في القطاع الخاص بالنسبة للشباب الكويتي الطموح الباحث عن فرص عمل مناسبة ، سيما وإنها تمثل منصة تفاعلية للكوادر الكويتية الراغبة في التواصل المباشر مع جهات العمل الخاصة في بيئة عملية واقعية". وتابع مبيناً أن مشاركة البنك التجاري في هذا المعرض الوظيفي تأتي منسجمة مع رسالة الهيئة العامة للقوى العاملة والرامية إلى إيجاد حلول إبداعية لتنمية العمالة الوطنية وتوجيهها نحو العمل بالقطاع الخاص بما يتفق مع الأهداف التنموية للدولة والمبادرات الرامية إلى إلحاق الشباب الكويتي الطموح للعمل بالقطاع الخاص، مؤكداً أن البنك يعتمد على مثل هذه المعارض الوظيفية لاستقطاب الكفاءات الوطنية القادرة على إثراء آلية ومنظومة العمل لديه من خلال جهوده الهادفة إلى إلحاق الشباب الكويتي الطموح للعمل بإدارات البنك المختلفة من أجل الارتقاء بموارده البشرية وإعداد قيادات وطنية قادرة على استكمال مسيرة التطوير.

هذا ، وقد قام فريق الموارد البشرية المتواجد في هذا المعرض الوظيفي باستقبال الشباب الكويتي وتقديم شرح واف عن بيئة العمل في البنك التجاري والمحفزات التي يوفرها البنك للشباب الكويتي حديثي التخرج والتي تتضمن العديد من الدورات التدريبية المتخصصة والهادفة إلى صقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم بما يمكنهم من اكتساب المعارف المرتبطة بالعمل المصرفي والاستثمار في أنفسهم.

ومن الجدير بالذكر أن البنك التجاري الكويتي، وكونه مشارك دائم في الفعاليات التي تنظمها الهيئة العامة للقوى العاملة، فقد تم تكريمه في المؤتمر الصحفي الذي عقدته الهيئة العامة للقوى العاملة مؤخراً، وتسلم درع التكريم السيد / صادق عبد الله مدير عام قطاع الموارد البشرية.

ارتفع عدد الصفقات المتداولة خلال 2019 بنسبة 6 بالمئة

«بيتك»: التداولات العقارية تسجل انخفاضاً محدوداً لتصل إلى 3.7 مليار دينار

قال بيت التمويل الكويتي " بيتك" في تقرير له عن حركة التداولات العقارية –ديسمبر 2019 وملخص التداولات العقارية ومتوسط قيمة الصفقة : ارتفع عدد الصفقات العقارية المتداولة خلال 2019 بنسبة 6% مدفوعة بارتفاع كبير في السكن الخاص وتضاعف عددها إلى نحو 5 أضعاف في العقار التجاري بينما تراجع عدد الصفقات في العقار الاستثماري والعقار الحرفي والصناعي على أساس سنوي. وقد سجل متوسط قيمة الصفقة حوالي 548 ألف دينار متراجعاً بنسبة 7% عن متوسط عام 2018، مصحوباً بتراجع متوسط قيمة الصفقة للعقار الاستثماري والتجاري فيما ارتفع الحرفي والصناعي.

وسجلت التداولات العقارية انخفاضا محدودا عام 2019 لتصل إلى حوالي 3.7 مليار دينار بنسبة 1.5% مقارنة بالعام السابق له، في الوقت الذي وصلت قيمة تداولات بورصة الكويت حوالي 7.9 مليار دينار بزيادة قياسية في 2019 مرتفعة إلى ضعف قيمتها في 2018، وقد ساهم تراجع قيمة تداولات العقار الاستثماري بنسبة كبيرة في الحد من ارتفاع التداولات العقارية خلال العام، في حين ارتفعت التداولات بمعدلات متقاربة في السكن الخاص والعقار التجاري خلال العام، بينما شهد عقار الشريط الساحلي نشاطاً ملحوظاً فيما تحسنت تداولات العقار الصناعي والحرفي بشكل محدود.

وقد واصلت التداولات العقارية الارتفاع لشهر ديسمبر لسقوف قياسية بلغت 367 مليون دينار بنسبة 38% على أساس شهري، مع زيادة عدد أيام التداول عن الشهر السابق له، وفاقت التداولات العقارية متوسط قيمتها البالغ 310 مليون دينار خلال عام 2019، وساهمت زيادة تداولات العقار الاستثماري والسكن الخاص والارتفاع الملحوظ في العقار الحرفي في ارتفاع شهري لتداولات العقار خلال ديسمبر، في حين انخفضت تداولات العقار التجاري. كذلك شهد عدد التداولات زيادة 31% شهريا مسجلاً 628 صفقة مع ارتفاع شهري لعدد الصفقات في جميع القطاعات العقارية باستثناء التجاري.

برغم الأداء الجيد في ديسمبر والزيادة الشهرية لتداولات العقار، إلا أنها انخفضت بنسبة 32% على أساس سنوي، مدفوعة بانخفاض التداولات العقارية في القطاعات العقارية المختلفة باستثناء السكن الخاص الذي سجل زيادة سنوية، ويلاحظ انخفاض عدد التداولات العقارية في ديسمبر على أساس سنوي بنسبة 8.7% مصحوبة بانخفاض هذا المؤشر في العقارات المختلفة باستثناء السكن الخاص الذي سجل زيادة . وقد ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة الإجمالية بنهاية ديسمبر 6% على أساس شهري، برغم ذلك يعد هذا المؤشر أدنى من مستواه في نفس الشهر من 2018 بنسبة 26%، ويلاحظ زيادة شهرية لهذا المؤشر لكل القطاعات باستثناء التجاري الذي سجل انخفاضاً محدوداً، في الوقت الذي انخفض المؤشر على أساس سنوي في كل القطاعات باستثناء السكن الخاص.

زادت تداولات القطاعات العقارية المختلفة بنهاية ديسمبر من حيث القيمة على أساس شهري، وارتفعت في السكن الخاص بنسبة 40% مصحوبة بزيادة عدد التداولات بنسبة 29% وارتفع متوسط قيمة الصفقة بنسبة 8.5% في هذا القطاع على أساس شهري، وزادت تداولات العقار الاستثماري بنسبة قياسية تقترب من 90% مدفوعة بزيادة عددها 52% بالتالي ارتفع متوسط قيمة الصفقة 25% في هذا القطاع على أساس شهري، في حين انخفضت قيمة تداولات العقار التجاري بنسبة 19%، وانخفض عددها 18.5% على أساس شهري بالتالي انخفض متوسط قيمة الصفقة بنسبة 1% على أساس شهري.

ارتفعت التداولات العقارية إلى حوالي 367 مليون دينار في ديسمبر بنسبة شهرية تقترب من 38%، مدفوعة بزيادة تداولات بعض القطاعات العقارية، وعودة العقار الاستثماري لبعض مستوياته بعد أن شهد انخفاضاً قياسيا خلال نوفمبر، في حين انخفضت تداولات العقار التجاري، وبرغم هذا الأداء الشهري الجيد إلا أنه ديسمبر قد شهد انخفاضاً في التداولات على أساس سنوي 32% مصحوباً بانخفاض تداولات العقارات الاستثمارية والتجارية في حين ارتفعت تداولات العقارات الأخرى.

حافظت تداولات السكن الخاص على المرتبة الأولى بين القطاعات مع زيادتها على أساس شهري في ديسمبر، وارتفعت حصتها إلى 45.4% مقابل حصة 44.7% من التداولات في نوفمبر.

كما ارتفعت مساهمة تداولات العقار الاستثماري إلى حوالي 33.6% من تداولات العقارات في ديسمبر مقابل 24.5% في نوفمبر، برغم تراجع قيمة تداولاته على أساس سنوى.

ومن ناحية اخرى انخفضت حصة العقار التجاري إلى 17% من تداولات العقارات في ديسمبر بعدما ارتفعت إلى مستوى استثنائي حين مثلت 29% في نوفمبر، ويلاحظ استمرار تذبذب مساهمة القطاع التجاري بين التداولات العقارية الإجمالية.

وشكلت العقارات الحرفية 3.7% من التداولات في ديسمبر مقابل مساهمة أقل اسستحوذت على 1.5% في نوفمبر. ومثلت تداولات الشريط الساحلي أقل من ثلث في المائة من التداولات العقارية في ديسمبر.

انخفاض رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي إلى 2.072 مليار دينار

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن إحصاءات مالية ونقدية – ديسمبر 2019 : يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر ديسمبر 2019، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 1.470 مليار دينار كويتي ليصبح 2.072 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2019 مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2018، أي ما نسبته نحو 5.2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2019 والذي سيبلغ نحو 39.9 مليار دينار كويتي (تقديرات الـEIU). وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 3.000%، ولمدة سنتين 3.125%، ولمدة 3 سنوات 3.125%، ولمدة 5 سنوات 3.250%، ولمدة 7 سنوات 3.375%، ولمدة 10 سنوات 3.625%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام المحلي (100% في نهاية ديسمبر 2018).

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2019، قد بلغ نحو 38.428 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 54.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.574 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 4.3% عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2018. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 16.439 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.8%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 15.821 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018) وبنسبة نمو بلغت نحو 3.9%. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 11.960 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 72.8% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب التسهيلات المقدمة لشراء أوراق مالية ضمنها نحو 2.634 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 16% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.445 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8.918 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 23.2% من الإجمالي (نحو 8.158 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.225 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 8.4% (نحو 3.316 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018)، ولقطاع الصناعة نحو 2.017 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.2% (نحو 1.981 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018)، ولقطاع المقاولات نحو 1.980 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.2% (نحو 2.064 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018)، ولقطاع المؤسسات المالية –غير البنوك– نحو 1.180 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 3.1% (نحو 1.082 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018). وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 43.628 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 61.4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 143 مليون دينار كويتي عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2018 أي بنسبة نمو بلغت نحو 0.3% فقط، نتيجة ارتفاع قيمة ودائع القطاع العام بنحو 755 مليون دينار كويتي، وانخفاض قيمة ودائع القطاع الخاص بنحو 612 مليون دينار كويتي. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية –لا يشمل الحكومة– نحو 36.240 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 83.1%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 33.708 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 93%، وما يعادل نحو 2.532 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي مقارنة بنهاية ديسمبر 2018، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين، وذلك لتخفيض الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة الأساس 3 مرات بإجمالي 0.75 نقطة مئوية، مقابل تخفيض بنك الكويت المركزي لسعر الخصم على الدينار الكويتي مرة واحدة بنحو 0.25 نقطة مئوية خلال عام 2019، وبلغ الفرق نحو 1.068 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 1.009 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 1.029 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 1.044 نقطة لودائع 12 شهراً.